عين المدينة

مجلة نصف شهرية مستقلة / العدد 51 / 16 حزيران 2015

3ayn-almadina.com
facebook.com/3aynAlmadina

ريف إدلب - عدسة ميزر مطر

رمضان... والثورة كامتحانٍ أخلاقيّ

يوماً بعد يوم، تزداد وعورة وحدَّة الاستحقاق الأخلاقيّ الذي وضعت الثورةُ السوريين في مواجهتِه.

ففي الأيام الأولى كان الخيار واضحاً وثنائياً فقط، إما أن تقف مع المتظاهرين السلميين الذين يطالبون -لك ولهم وللجميع- بالحرية والكرامة والعدالة، أو أن تقف مع قنّاصيهم ومهاجميهم من رجال الأمن، مخادعاً نفسك بما شئتَ من بضاعة التدليس واضحة الزيف التي تزوّدك بها قناة «الدنيا».

ومن المفجع أن أعداداً كبيرةً من السوريين فشلت في اجتياز هذا الامتحان البسيط. ولا نتحدّث هنا عن ما يمكن أن يزعم البعض أنه «خيارٌ» سياسيٌّ بتأييد بشار الأسد، بل عن ما تلا ذلك وتفرّع عنه؛ من غضّ نظرٍ عن الجرائم، وصولاً إلى تبريرها، وأخيراً المطالبة الملحّة بها؛ براميلَ وأسلحةً كيماويةً وتحويل مناطق ومدنٍ مأهولةٍ إلى «مزارع بطاطا»... وما إلى ذلك من فنون إجرام مؤيّدي بشار المعروفة.

غير أن من نجا من هذه المهلكة الأخلاقية لم ينجُ إلى الأبد. فقد عرَضت له، في موقعه الثوريّ، امتحاناتٌ أخلاقيةٌ لا تقلّ خطورةً إن لم تكن أشدّ. فكم من جمهور الثورة من قضى يصطلي بنار الألم والظلم والمجازر الجماعية سنواتٍ، في ظلّ تراخي المجتمع الدوليّ وأصدقاء سورية، حتى صار لقمةً سائغةً ناضجةً من الحقد على مائدة داعش، يُفتي له شرعيون مجانين بقطع رأس هذا وصلب ذاك فيفعل، وبقطع المحروقات اللازمة لعمل مشافٍ وأفران المناطق المحرّرة فينفّذ صاغراً فتوى «الدولة».

ولكن، هل نجا من عبَر هاتين المفازتين الكبريين من الهلاك، النظام والتنظيم؟ ليس بالضرورة. فكم من بيننا من يقصف، أو يؤيّد قصف، المناطق التي يسيطر عليها النظام. والكلّ يعلم أن أعداد من فيها من المدنيين، من رجالٍ وشيوخ ونساءٍ وأطفال، هي أضعاف من فيها من جنود الأسد ورجال أمنه وشبّيحته الطائفيين. ولكن كثيراً منا يسوّغ حصار هؤلاء المدنيين وتجويعهم، بل القصف عليهم عشوائياً، عسى أن تصيب القذائف مراكز الأمن وقوّات النظام، بحجّة أن هؤلاء المدنيين، من أهلنا وناسنا كما يقال، ظلوا «هناك»! وكأن المجيء إلى «هنا» متيسّرٌ لكل أحد، مع ما في حياة المناطق المحرّرة من صعوباتٍ سبّبها النظام وأجّجها سواه.

إن مخاطر أن نتحوّل إلى قتلةٍ لفظيين، أو مساهمين في تأييد القتل بدون وجه حقٍّ، بدوافع الحقد أو الاستهتار أو «مجريات الحرب» كما نزعم، مخاطر كبيرةٌ. وفي شهر رمضان المبارك، الذي نسأل الله فيه الفرج والرحمة للبلاد والعباد، يجدر بنا أن نستحضر الحديث الشريف: «إن العبد ليتكلم بالكلمة، لا يلقي لها بالاً، يهوي بها في جهنم سبعين خريفاً».

5 مشافي الرقة: أطباء مهاجرون ونقصٌ في الكوادر

7-6 الحرب تحوّل منازل السوريين إلى مدارس

8 بعد 33 عاماً: الحقّ يعود إلى أصحابه في حماة

9 داعش تمنع الوقود عن مشافي الشمال

13 مواطن الدرجة الأولى بين العجرفة والتمثيل

15-14 السوريون والانتخابات التركية

18 بشار الأسد في سنوات الحكم الأولى

19 في ذكرى موت حافظ، الموالون يفتقدون أباهم

الانتصارات تستمرّ في درعا والنظام يعود إلى ورقة الحلّ السياسّي المحروقة

هيئة التحرير

سبق للخارجية الأمريكية أن استخدمت، لأوّل مرّة، تعبير «إما منفصلٌ عن الواقع أو مجنون» في وصف بشار الأسد، تعليقاً على الخطاب الذي أنكر فيه استخدام الرصاص الحيّ ضد المتظاهرين السلميين، في نهاية العام 2011. واليوم، بعد سلسلة الهزائم العسكرية المتصاعدة التي مني بها على مختلف الجبهات في الأشهر الأخيرة، توالت دعوات النظام والأطراف الدولية المؤيدة له إلى تكثيف المشاورات السياسية المتعلقة بالإعداد لمؤتمر جنيف3. لكن، بالمقابل، تأتي هذه المحاولات وقد طرأت تغيّراتٌ عديدةٌ على الواقع الميدانيّ ترشّح عدم قدرة النظام على تحقيق أية مكاسب من مناوراته السياسية التي باتت مكشوفة للجميع.

على الصعيد العسكريّ

لم تسمح القوى الثورية المقاتلة في محافظة درعا والجنوب السوريّ للنظام أن يهنأ بالخدمة الكبرى التي قدّمها له تنظيم داعش إثر هجومه على قرىً في ريف حلب الشماليّ، وإشغال جيش الفتح عن معركتي حلب والساحل. إذ وجّهت الجبهة الجنوبية صفعةً قويةً للنظام بتحرير اللواء 52، ثاني أكبر ألوية جيشه المدرّعة، في معركةٍ أطلقت عليها تسمية «القصاص». ويشير المراقبون إلى أن أهمية العملية لا تكمن فقط في السيطرة على آخر معاقل النظام في الريف الشرقيّ لدرعا، ومحاصرة مطار الثعلة العسكريّ، وقطع الإمدادات عن قوّات النظام في درعا المحطة وحسب؛ وإنما لأن موقع اللواء صار نقطة انطلاقٍ جديدةٍ للثوّار تمكّنهم من التقدّم باتجاه مدينة إزرع التي تعدّ قاعدةً عسكريةً مهمّةً لقوّات النظام والميليشيات الأجنبية المقاتلة إلى جانبه، بالإضافة إلى بلدة خربة غزالة ذات الموقع الإستراتيجيّ على طريق دمشق.

ويأتي كلّ ذلك ليضاف إلى التقدّم الذي تحققه فصائل جيش الفتح في ريف حماة، ومعارك الجبهة الغربية لمدينة حلب، والتي أدّت إلى السيطرة على أجزاء من حيّ الراشدين والاقتراب من أسوار ثكنة البحوث العلمية، رغم محاولات تنظيم داعش إشغال فصائل الثورة بمعاركه، متجاهلاً الهزائم التي يُمنى بها في تلّ أبيض والقرى المحيطة بها، فيما يظهر أنه نيةٌ جديةٌ للتحالف الدوليّ بطرد التنظيم من الحدود مع تركيا، لقطع طرق تهريبه وعزله أكثر في المناطق الداخلية.

وفي محصّلة ذلك، لم تعد حجّة النظام السياسية بمحاربة الإرهاب مثار اهتمام أحدٍ، نتيجةً لتهالكه من جهة، ولأن المجريات الميدانية باتت متغيّرةً لصالح الثورة، من جهةٍ أخرى.

على الصعيد السياسيّ

عملت موسكو منذ البداية على مجاراة الأسد بصفتها ممثلاً سياسياً وراعياً للنظام أمام القوى الدولية. ولكن سياسيّيها يدركون أنّ فكرة الحلّ السياسيّ لا تتناسب، بشكلٍ قطعيٍّ، مع تكوين وتوجّهات النظام الذي يرفض قيام هيئة حكم انتقالية وفق مقرّرات مؤتمر جنيف1. ولذلك فإن المشاورات والمباحثات وغيرها ليست سوى استمرارٍ في أداء الدور التقنيّ لراعي النظام أمام المجتمع الدوليّ. ويأتي ضمن هذا السياق ما عبّر عنه نائب وزير الخارجية الروسيّ، ميخائيل بوغدانوف، في اعتباره معارضي حضن الوطن، الذين حضروا المشاورات التي عقدت في موسكو في نيسان الماضي، معارضين فعلاً. وأن الأسد يسعى إلى الوصول إلى حلٍّ سياسيٍّ. وحين قال: «إن دمشق طلبت من موسكو تنظيم جولة مشاوراتٍ ثالثة مع المعارضة. معرباً عن استعداد بلاده لاستضافة مزيدٍ من تلك المشاورات السورية-السورية». وتأكيداً على هذا النهج، التقى مبعوث الأمم المتحدة، ستيفان دي ميستورا، وزير خارجية النظام في دمشق، بناءً على دعوة وجّهها له الأخير، الذي «أكّد على أهمية متابعة لقاءات موسكو لإنجاح مؤتمر جنيف»، بحسب تعبير صحف النظام. وعلى طرفٍ مقابل، وبغياب الائتلاف، لا تبدو المباحثات التي أجراها جزءٌ من معارضي موسكو وبعض المستقلين الهامشيين، تحت مسمّى المؤتمر الموسّع للمعارضة السورية في القاهرة؛ سوى ترديدٍ للشعارات واختلافٍ على الحقائق التي سبق أن حُسمت في المظاهرات في العام الأوّل للثورة. وبهذا المعنى لن يجد الأسد وسياسته شيئاً جديداً يمكن استثماره والاستفادة منه، إذ إن الأمر لم يعد لعبةً لكسب الوقت والمماطلة، في ظلّ الخسائر الفادحة التي يُمنى بها والحنق الذي أصاب بنيته الاجتماعية.

في المحصّلة، إذا كان النظام قد صوّر كذبه على شكل انفصالٍ عن الواقع في بداية الثورة، وراهن على عامل الوقت أملاً في الحسم العسكريّ، فإن الحبل الآن بات يشتدّ حول رقبته مع مرور الزمن، وبمشاوراتٍ أو بدونها... فمن يكترث؟

في دير الزور

داعش تبدأ بتوزيع أموال الزكاة

ميرال السالم

بدأ ما يسمّى«ديوان الزكاة» التابع لتنظيم الدولة الإسلامية، مطلع الشهر الجاري، توزيع الزكاة على بعض العوائل المستفيدة في «ولاية الخير». وتعدّ عملية التوزيع هذه هي الثانية من نوعها، بعد أن سبق للتنظيم القيام بأوّل توزيعٍ منذ قرابة ثلاثة أشهر.

وقد سبق لموظفي ديوان الزكاة أن قاموا بتصنيف للعوائل المستحقة في «الولاية». فصُنّفت الأسر المحتاجة على ثلاث فئاتٍ، أولى وثانية وثالثة، تبعاً لعدد أفرادها وللحاجة المالية والمعيشية. فيما يشتمل التصنيف أيضاً على الأرامل والمطلقات والمسنّين الفقراء، إضافةً إلى المعيلين من غير العاملين، والذين لا يملكون دخلاً ثابتاً. ليتمّ بعد ذلك توزيع بطاقةٍ خاصّةٍ بديوان التنظيم على المستحقين المصنّفين، كُتب عليها رقم الفئة وعدد أفراد الأسرة ومكان إقامة المعيل واسمه إن وجد.

ويبلغ عدد العوائل المستحقة للزكاة، بحسب تصنيف الديوان، قرابة الـ400 عائلةٍ في مدينة دير الزور. في حين بلغ عدد العوائل في كلٍّ من الميادين والعشارة قرابة الـ600. أما في ريف دير الزور الشرقيّ فيقدر الرقم بـ1600 عائلة. فيما يبلغ عدد عوائل ريف دير الزور الغربيّ المستفيدة 300. ليصبح العدد التقديريّ الكليّ لعوائل «الولاية» المستحقة للزكاة ما يقارب 2900 عائلة، وفقاً لأحد العاملين في ديوان الزكاة في التنظيم، رفض الكشف عن هويته.

أما المبالغ التي توزّع كحصصٍ للزكاة؛ فيقوم التنظيم بتحديدها حسب عدد الأفراد في كلّ فئةٍ على حدة؛ فيكون نصيب الفرد المصنّف في الفئة الأولى 12 ألف ليرةٍ سوريةٍ، مقابل 10 آلاف ليرةٍ لأفراد الفئة الثانية، و8 آلاف ليرةٍ لأفراد الفئة الثالثة. وتتمّ العملية عن طريق مندوبين من الديوان يتوزّعون على بيوت المستفيدين الحاملين لبطاقة الزكاة.

لكن توزيع الزكاة على شكل مبالغ نقديةٍ لم يشمل كافة المناطق والمستحقين. وهذا ما جرى في الريف الغربيّ لدير الزور، على سبيل المثال، حيث قام مندوبو التنظيم بتوزيع الثياب -كالجوارب وطواقي الأطفال وغيرها- على العديد من عوائل مدينة الصُوَر. في حين شهدت قرىً أخرى توزيع نوعين من الزكاة، أحدهما على شكل كمياتٍ من الخضار والفاكهة، وضمّ الشكل الثاني حصصاً غذائيةً تمّ تقسيم كلّ حصّةٍ منها إلى ثلاث حصص وضعت في أكياسٍ كتب عليها «الدولة الإسلامية – ديوان الزكاة والصدقة»، كما ظهر في شريطٍ دعائيٍّ نشره التنظيم مؤخراً. كما تفاوت نصيب بعض المدن والقرى والعوائل، بحسب اعتبارات التنظيم في كلّ منطقة.

وبالنظر إلى أعداد المستفيدين، والمبالغ التي يتمّ توزيعها، فإن القيمة الإجمالية لما سيدفعه التنظيم في «الولاية»، إذا ما احتسبنا -بشكلٍ مبالغ فيه- عدد أفراد الأسرة الواحدة المشمولة بالزكاة عشرة أفرادٍ، بمبلغ 10 آلاف ليرةٍ للفرد؛ لن تتجاوز حاجز المليون دولار في أقصى حالاتها. في الوقت الذي تقدّر فيه واردات التنظيم من فرض الزكاة لهذا العام، في محافظة دير الزور وحدها، بأكثر من 7 ملايين ومئتي ألف دولار، بحسب تقريرٍ خاصٍّ سبق أن نشرته «عين المدينة».

وعلى الرغم من توزيع التنظيم لهذه المبالغ، التي تعدّ يسيرةً بالأصل، وتشكل جزءاً بسيطاً مما يتمّ تحصيله من الأهالي؛ لا يمكن تجنّب الحديث هنا عن دور سياسات التنظيم في تعطيل العمل الإغاثيّ والمدنيّ، بإيقافه عمل كافة المنظمات الإغاثية إثر سيطرته على المحافظة، وحصر جميع أعمال إغاثة وإعانة الأفراد والأسر المتضرّرة والفقيرة بالتنظيم وديوانه. وبهذا تأخذ داعش زمام المبادرة في توزيع الزكاة، أملاً بالظهور بمظهر الدولة التي تسعى إلى تأمين احتياجات مواطنيها... من جيوبهم.

في مشفيَي الرقة والطبقة
نقصٌ في الكوادر.. وأطبّاء مهاجرون.. وقسمٌ للحجامة

حنين سليمان

أعلن ما يسمّى «ديوان الصحة» في تنظيم داعش عن افتتاح مشفى التوليد العامّ في مدينة الطبقة، والمشفى العامّ في مدينة الرقة، مطلع الشهر الماضي.

ويأتي هذا الإعلان بعد إعادة تأهيل المشفيين اللذين توقفا عن العمل نتيجة اتخاذ النظام من مشفى التوليد في الطبقة ثكنةً عسكريةً له، والدمار الذي طال أجزاء من مشفى الرقة العامّ بعد دخول التنظيم إلى المدينة.

وكما جرت العادة، نشر التنظيم مقاطع دعائيةً مصوّرةً للمشفيين، مستعرضاً فيها الخدمات التي تُقدّم بوصفها إنجازاتٍ يتوافد الناس إليها بكثرةٍ بعد أن استطاع التنظيم الفصل بين الرجال والنساء، على حدّ تعبير مدير مشفى الطبقة العامّ للتوليد.

لكن، بالنظر إلى الواقع من الداخل؛ يحوي مشفى الطبقة العامّ للولادة على قسم خاصٍّ بالأمراض النسائية والتوليد، وقسم للأطفال، بالإضافة إلى مخبر وصيدليةٍ وسيارة إسعافٍ واحدةً. ويبلغ عدد الطبيبات العاملات في قسم التوليد والنسائية 3 طبيبات، و5 أطبّاء في قسم الأطفال، بحسب ما أفادنا أحد العاملين الذي رفض الكشف عن هويته. وقياساً إلى الرقعة الجغرافية التي يغطّيها المشفى -القاطع الغربيّ لـ«ولاية الرقة»، حسب التسمية المعتمدة لدى التنظيم- وبالقياس إلى الكادر الطبيّ الذي كان يعمل في السابق؛ فإن عدد الأطباء الحاليين قليلٌ جداً بالنسبة إلى مشفىً من المفترض أن يخدم على مدار الساعة.

أما بالنسبة إلى مشفى الرقة العامّ، فهو يتألف من عدّة أقسام: العناية المركّزة؛ الأشعة؛ العلاج الفيزيائيّ؛ الكلية؛ الأطفال. فيما يُعدّ قسم الحجامة أحدث إضافات التنظيم إلى السلك الطبيّ. ويشرف على هذا القسم معالجٌ بالحجامة، مصريّ الجنسية، يكنّي نفسه الدكتور أبو عبد الله المصري. ويشكّل الأطباء «المهاجرون» معظم الكادر الطبيّ للمشفى، إذ يشرف على الأقسام الباقية مهاجرون من دول روسيا والهند وتونس وأستراليا، التي ينتمي إليها طبيب قسم الأطفال الملقب أبو يوسف، الذي صرّح، في تسجيل التنظيم المصوّر، أنه غادر بلاده من أجل العمل في «دولة الخلافة». ووجّه نداءً للأطباء والعاملين في القطّاع الطبيّ في الغرب طالباً منهم المجيء للعمل في خدمة المسلمين، على حدّ تعبيره. منوّهاً إلى توافر كافة التجهيزات الطبية والأدوية، وإلى أنّ المعاناة الكبيرة للكادر الطبيّ في المشفى تكمن فقط في نقص عدد الأطباء والممرّضين.

وبحسب مصدر مقرّب من «ديوان صحة» التنظيم، فإنّ معظم الأجهزة الطبية وحواضنّ الأطفال المستخدمة في المشفيين هي من الأجهزة التي كانت موجودةً في الخدمة قبل سيطرة التنظيم على المدينتين. في حين أنّ بعضها الآخر تم الاستيلاء عليه من المشافي الميدانية الصغيرة، ومن عيادات الأطباء الذين هجروا مناطقهم بعد دخول التنظيم، هرباً من الممارسات والضغوطات التي شهدها السلك الطبيّ.

كلية داعش للطب في الرقة

يبدو تدهورُ قطّاع الخدمات الصحية والطبية في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش، الآن، أكبر من أنْ يُخفى. فبعد أن سبق له افتتاح ما أسماه كلية الطب في الرقة، بغية تخريج أكبر عددٍ من الأطباء والممرّضين بأسرع وقتٍ ممكن؛ يسعى التنظيم إلى تغطية النقص الشديد في الكوادر، الذي تعاني منه المراكز الطبية والمستشفيات، كيفما اتفق. تارةً بتوظيف أشخاص من غير المؤهّلين، أو من خلال نداءات الهجرة التي لا يبدو أنها نجحت سوى في استقطاب قلةٍ قليلةٍ من الذين أتوا ليعالجوا الجرحى الذين يصابون على امتداد ساحات المعارك المفتوحة، كغايةٍ أساسيةٍ لقادة التنظيم. في حين يعاني الرازحون تحت حكمه ودعايته من نقص الخدمات الطبية والأدوية والكوادر. هذا، على الأقلّ، ما يأتي على لسان مسؤوليه من حيث لا يقصدون.

الحرب تحوّل منازل السوريّين إلى مدارس

رفيف مسعود

لم تكن مروة تعلم، عند خروجها مسرعةً من منزلها في ريف حمص وسط سورية، بأن رحلتها ستطول لسنوات. وأن كتبها ودفاترها، الذين تركتهم على طاولتها دون أن تغلقهم، «قد يكون رماد الحرب غطّاهم. وأن صورة باربي، التي ألصقتها لي المعلمة بعد أن نلتُ الدرجة الكاملة في الإملاء، أصبحت غير واضحة المعالم»، بحسب قولها.

لا يختلف حال مروة (9 سنوات) عن الكثير من الطلاب الذين أجبرهم قصف النظام على مغادرة منازلهم في الرستن ومناطق كثيرة في سورية، حيث اضطرّ الأهالي إلى ترك الحقول والمحالّ التجارية والورش، وبطبيعة الحال المدارس. فقد بات من جاء إلى الحياة مع قيام الثورة، في آذار 2011، في عمر يفرض على أهله أن يلحقوه بدور الحضانة، ومن كان عمره سنة أصبح جاهزاً للالتحاق بالمرحلة الابتدائية.

تقع الرستن إلى الشمال من حمص، على الطريق الدوليّ الذي يخترق سورية من الشمال إلى الجنوب. وتعدّ من أوائل المدن التي انتفضت في وجه النظام، وصارت ساحةً للمعارك بين قوّاته والقوّات المناوئة، مما دفع بكثير من السكان إلى النزوح والتوزّع في ريف حماة الجنوبيّ. واستقرّت مروة، مع عائلتها التي فقدت أحد أفرادها نتيجة القصف الذي طال منزلهم قبل النزوح، في تقسيس، إحدى قرى الريف الحمويّ.

وفي هذه القرية، التي لا يتجاوز سكانها بضعة آلاف نسمة، تطوّعت سامية، وهي فتاةٌ من تقسيس لم تكمل تعليمها الجامعيّ بعد، بتحويل إحدى غرف منزل عائلتها إلى غرفةٍ صفّيةٍ تجمع فيها الطلاب القادمين من الرستن وبعض المناطق الأخرى، بعد أن لم يكن في مقدور المدرسة المحلية استيعاب الأعداد الكبيرة التي طرأت على القرية. كما أن الوضع الأمنيّ لم يسمح للأهالي بالمغامرة بإرسال أبنائهم إلى القرى المجاورة، بعد حالات الخطف مقابل الفدية التي انتشرت في هذه المناطق.

ورغم أن العملية التربوية في هذا المنزل ليست في أفضل حالاتها، إلا أن رغبة سامية في أداء مهمتها الإنسانية، ورغبة ذوي الطلاب في متابعة أبنائهم لمسيرتهم، كانتا كافيتين لتحدّي الظروف الصعبة. تشرح سامية الفكرة بالقول: «كان الهدف من المشروع هو عدم انقطاع الطلاب عن التعليم. ولذلك دفعتنا الظروف إلى وضع تلاميذ من أعمار مختلفة في الصفّ ذاته». وعن ظروف الغرفة تقول: «حين بدأنا المشروع في الشتاء عانى التلاميذ من بردٍ شديد، نظراً لعدم توافر وقود المدافئ في القرية. كنا أحياناً نشعل الحطب. وكثيراً ما عانينا من الدخان في الغرفة، حتى كدنا نختنق». في الغرفة الصفية، التي لا يزيد حجمها عن 4x4، كان يتجمّع أكثر من 25 تلميذاً في درجة حرارةٍ لا تتعدّى 4 أو 5 درجاتٍ على أحسن تقدير. الشتاء قاسٍ جداً في وسط سورية. وكان التيار الكهربائيّ ينقطع لأكثر من 12 ساعةً على مدار اليوم. كان التلاميذ يعلمون أن التيار الكهربائيّ يعود في الساعة العاشرة. فكان الجميع ينتظر -متحمّساً- لحظات الدفء التي كان مصدرها الوحيد مدفأةً كهربائية.

تمكّنت سامية من الحصول على مبلغ بسيطٍ من أحد ميسوري القرية، لشراء بعضٍ الأقلام والدفاتر لغالبية التلاميذ الذين خرجوا من منازلهم بالملابس التي يرتدونها فقط، دون أن يحملوا معهم أيّ شيءٍ آخر سوى الحلم بالعودة. وكان كلّ ثلاثة تلاميذٍ يشتركون على كتابٍ واحدٍ من المنهاج التعليميّ، الذي هو ذاته المعتمد من وزارة التربية السورية. أما لحلّ مشكلة السبّورة فقد استعانت سامية بصاحب محلّ ملابس في القرية، أخذت اللوحة الإعلانية الخاصة بمحلّه وحوّلتها إلى سبّورة.

تابعنا الجولة مع سامية، التي أصرّت على اصطحابنا إلى بيتٍ مجاور، قابلنا فيه السيدة نور، التي كانت تعدّ وجبةً من الأرز والدجاج في وعاءٍ كبير. لتخبرنا سامية أن نور اعتادت على إعداد وجبةٍ كلّ أسبوع لتقدّمها للتلاميذ. وقالت نور: «طالب العلم حتى الملائكة تفرد له جناحيها. فمن باب أولى أن نهتمّ بضيوفنا من المناطق التي تعرّضت لدمارٍ كبير، وأن نضع كلّ إمكانياتنا في خدمتهم، وخصوصاً الأطفال. وكما قال تشرشل لئن أخسر الحرب أفضل من أن يتوقف التعليم لعام واحد، فكيف الحال بنا ونحن ندخل عامنا الخامس وبعض التلاميذ أجبرتهم الظروف على الابتعاد عن مقاعد الدراسة!!».

اليوم، تجهّز سامية لإجراء الامتحانات النهائية لتلاميذها، الذين بدوا متحمّسين للانتقال إلى صفوفٍ متقدّمة، بحسب ما أوضح عبد الحكيم: «كنت أحلم دائماً أن أصبح مدّرساً لمادّة اللغة الإنكليزية، لأن والدي كان حريصاً منذ صغري على تحفيظي مفرداتٍ إنكليزية. لكنه اليوم ليس بيننا. لقد فارق الحياة قبل عام. وأنا سأستمرّ في تحصيلي الدراسيّ إلى أن أصبح كما كان يرغب والدي». وكذلك التلميذة صفاء، التي عادت بذاكرتها

وهي تخبر سامية عن حلمها المستقبليّ: «حلمت أن أصبح مهندسة لأخطّط وأبني بلدي كما البلدان المتقدمة، إذ أرسل لنا أخي الكبير صوراً من دبي وكانت أبنيتها رائعةً وأبراجها عالية. ولكني غيّرت قراري اليوم. صرت أتمنى أن أصبح طبيبة نسائية». لم تستطع صفاء متابعة حديثها، ولذلك توجهنا بالسؤال إلى والدها الذي أخبرنا أنها «كانت حاضرة عند وفاة إحدى النساء التي تعسّرت ولادتها ولم نتمكّن من نقلها إلى أحد المشافي بسبب القصف الشديد على القرية وقتها».

انعكست الحرب على الأطفال وأحلامهم بشكلٍ كبير. مروة نفسها، التي كانت تحلم بأن تصبح رسّامة لوحات، باتت اليوم تحلم بأن تصبح طبيبةً كي تتمكن من «معالجة من يتعرّض لإصابة وتكون كلّ الطرق مغلقةً لنقله إلى المشفى فيموت من النزف». أما زميلها في الصفّ أنس فقد كان يحلم بأن يصبح طياراً يحمي الوطن، وصار يحلم بأن يصبح مهندساً مدنياً حتى يتمكّن من بناء منزله الذي تهدّم بسقوط برميلٍ عليه بفعل المروحية وقائدها الطيّار.

عملت سامية على نشر فكرة تحويل غرفةٍ من أيّ منزلٍ في التجمعات السكنية إلى غرفةٍ صفّية، بين زملائها في كلية التربية. وقالت: «تزايدت مخاطر ضياع جيلٍ من أطفالنا، يقدّر تعدادهم بأكثر من مليونٍ ونصف مليون تلميذ، حتى أن اليونيسف وصفتهم بالجيل الضائع، بسبب تردّي ظروفهم النفسية والصحية، ما يعرّضهم لصدماتٍ قد يصعب الشفاء منها مستقبلاً». ولكن هذه الخطوة، المخالفة لـ«قانون السوريّ»، لم يكتب لها النجاح بعد. إذ يتطلب افتتاح أية مؤسّسة تعليميةٍ خاصّةٍ موافقةً من جهةٍ حكوميةٍ، والأهمّ الموافقة الأمنية!

وبمرور الأيام تتفاقم حالة عدم المساواة في الفرص التعليمية. إذ يعاني الطلاب في المناطق الساخنة من التقطّع والتوقف اللذين أصابا العملية التربوية، في حين أن من فرّوا من هذه المناطق، نازحين داخلياً أو لاجئين إلى الخارج، غالباً ما حُرموا من الفرص والموارد الكافية، سواءٌ في داخل البلاد أو خارجها. وعلاوةً على ذلك، غالباً ما يعاني هؤلاء من التمييز ومن المحدودية في إمكانية الوصول إلى المرافق المتاحة. ووسط حالة الحرمان يُجبر الكثير من الأطفال على العمل من أجل توفير الدعم لعائلاتهم التي خسرت ممتلكاتها وأصولها ومصادر دخلها، بل معيلها في الكثير من الأحيان. كما تأثرت جودة التعليم نتيجة الخسارة التي ألّمت بالبنية التحتية التعليمية، مثل الأبنية والنقل والطاقة والتدفئة والموادّ والتجهيزات والمعدّات. إذ خرجت حوالي 7 آلاف مدرسة عن الخدمة في الرقة وحلب ودير الزور وإدلب وريف دمشق، من أصل 22 ألف مدرسة في جميع أنحاء سورية.

وتختم سامية حديثها بالقول: «بما أننا نعيش هذه الأيام ظروفاً لا تختلف عن تلك التي عاشتها اليابان إبان الحرب العالمية الثانية، رأينا أن نستفيد من تجربتهم في التربية والتعليم. وهي التجربة التي أبهرت العالم، وتفوّقت على الدول التي تعدّ عملاقةً من حيث الاقتصاد والصناعة، ولديها أكبر عددٍ من الخبراء في شتى المجالات بما فيها التعليم. وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأميركية، التي لم تخجل من أن تنقل تجربة اليابان حرفاً بحرف».

بعد 33 سنةً عجافاً.. بدء عودة الحقّ إلى أصحابه في حماة

علي يونس

لم يكن سامي طيفور يعلم أن أرض عمّه عبد الحميد، التي وضعت الدولة يدها عليها إثر الانتفاضة الشعبية في مدينة حماة، مطلع شباط 1982، ستُعرض للبيع مرّةً أخرى.

صور من أم الطيور

على تخوم قرية أم الطيور، التي تقع إلى الغرب من مدينة حماة بنحو 25 كم، على الطريق الواصل بين حماة ومصياف؛ تنتشر بعض الأراضي التي كانت ملكيتها تعود إلى بعض العوائل الحموية، كالكيلاني والبرازي وطيفور، حتى مطلع ثمانينات القرن المنصرم، عندما بدأ النظام برسم سيناريو لتغيير البنية الديموغرافية لتلك المدينتين تحديداً، وكلّ سورية عموماً، تعتمد على نقل الملكية من أصحابها إلى أبناء طائفته. وينسحب ذلك على تسهيل نقل بعض بيوت دمشق القديمة إلى سكان العاصمة الجدد.

الهجرة العكسية

هذا ما يعبّر عنه اليوم أهالي مدينة حماة، ممن عاش تلك الحقبة السوداء، حين شاع النزوح من جبال الساحل السوريّ باتجاه ريف المدينة، لوضع اليد على أملاك وأراضي من أدرجت الدولة أسماءهم ضمن القوائم السوداء، والذين تمّت تصفيتهم لاحقاً، أو منعوا من الدخول إلى البلد، كما هو الحال مع عبد الحميد طيفور، الذي يعيش اليوم في المملكة العربية السعودية. والذي تمكّن، من خلال عمله طيلة سنوات إجلائه عن بلده، من جمع رأس مال جيدٍ يستطيع من خلاله إعادة شراء أرضه! يقول طيفور في حديثٍ لـ«عين المدينة»: «من المفارقات الغريبة أن يكرّس الإنسان حياته لجمع مبلغ يمكّنه من استرداد أرضه، التي ورثها عن أجداده، من جلاده!».

ظروفٌ اقتصاديةٌ لا تطاق تعيشها القرى الموالية في حماة وحمص. فبعد أن تورّطوا بزجّ أبنائهم في المحرقة التي يقودها رئيسهم، خسرت غالبية الأسر القوى الشبابية التي تعدّ المحرّك الرئيس والداعم للاقتصاد الأسريّ بأصغر حلقاته. وقد دفعت هذه الظروف العديد من الأسر إلى بيع ما تملك من عقاراتٍ والهجرة إلى أرض الأجداد في الجبل. آلاف الهكتارات من ريف حماة تُعرَض للبيع، والصفقات تتمّ يومياً في سهل الغاب.

ويتزامن ذلك مع بروز طبقةٍ اجتماعيةٍ قريبةٍ من النظام تملك رأسمالاً كبيراً وظّفته في مشاريع في الساحل على حساب الفقراء، كما يقول محمد الجبلاوي، وهو من الطبقة المحسوبة في فلك النظام: «الأمور لا تطاق هنا. والوضع ينذر بانفجارٍ اجتماعيٍّ كبير إذا لم تتدارك السلطات في دمشق الأمر». بينما تتحدّث فاطمة، وهي طالبةٌ جامعيةٌ من قرية تل سكين في ريف حماة، عن الأسباب التي دفعت أهلها إلى بيع قطعة الأرض: «تحوّلت الحياة إلى دورة موتٍ. كلّ شيءٍ هنا تغيّر، فديمغرافياً الطابع النسائيّ يسيطر على المدينة. معظم الشباب إما على جبهات القتال أو يعودون بكفنٍ دون ضجيجٍ إعلاميٍّ. ومقولة أن لكلّ رجلٍ خمسَ نساءٍ باتت «دارجةً» في ريف حماة وحمص والساحل».

ولكن، قبل أسابيع، ضجّت قرية أم الطيور بافتتاح مجمع تجاريٍّ تعود ملكيته إلى اللواء محمد عمار، قائد الفرقة الرابعة سابقاً. في ظاهرةٍ لا تأبه للحالة المزرية التي وصلت إليها عوائل القرية التي كانت تعيش وضعاً ميسوراً في السابق. إذ إن الطبقة الوسطى كانت الطاغية، أما اليوم فقد دفع الفقر بالشباب المتخرّج حديثاً إلى محاولة الهجرة غير الشرعية إلى بعض البلدان الأوروبية. «فالموت مرّةً واحدةً في البحر أفضل من موت الاستنزاف»، كما يقول لؤي، الذي يستعدّ لاختبار تجربته في ألمانيا الأسبوع المقبل. وقد قرّر الهجرة غير الشرعية بعد أن باعت أسرته أرضها لتأمين سفره إلى الخارج.

حتى في تركيا هناك فسحة أمل لمؤيدي النظام. فربما تكون ملجأً لهم وحاضنةً لبعض التجّار، كما يقول كامل، وهو من قرية الربيعة، ويتواصل مع تجّار في لواء إسكندرون، حيث نسبة العلويين المؤيدين للأسد لا بأس بها، وغالبيتهم تجّارٌ يعبرون الحدود إلى قرى جبلة عبر ريف اللاذقية. وهم، كما يقول الرجل، مندفعون إلى المساعدة من منطلقٍ تجاريٍّ ومذهبيّ.

يخلص سامي طيفور، في حديثه لـ«عين المدينة»، إلى التأكيد على أن الوضع بات قاب قوسين أو أدنى من الانفجار الاقتصاديّ-الاجتماعيّ الذي يهدّد معقل النظام في ريفَي حماة وحمص، ويبشّر بعودة الأراضي السليبة إلى أصحابها الحقيقيين.

داعش يتسبّب في أزمة محروقات في الشمال المحرَّر ونداءات استغاثة من المشافي والمراكز الطبية

فراس العمري - إدلب

بعد الانتصارات المتلاحقة التي حققها جيش الفتح في محافظة إدلب، شّن تنظيم «الدولة الإسلامية» هجوماً على مناطق محرّرةٍ من ريف حلب الشماليّ. لتبدأ بعد ذلك أزمة محروقاتٍ هي الأولى من نوعها منذ اندلاع الثورة في ريف حلب الشماليّ ومحافظة إدلب.

منعت حواجز التنظيم، المنتشرة في الباب ومسكنة وغيرها، صهاريج نقل المحروقات المتّجهة من مناطق سيطرته إلى المناطق المحّررة في الشمال. ومن المعلوم أن التنظيم يسيطر على القسم الأكبر من الثروات الباطنية في سوريا، والمتوزّعة في ريفي دير الزور الحسكة. فيما يتقاسم النظام والميليشيات الكردية ما تبقى من الحقول النفطية المتوزّعة في بادية حمص والحسكة.

فبدأ سعر مادة المازوت بالارتفاع بشكلٍ يوميٍّ، تزامناً مع فتح تنظيم الدولة معركته على الثوّار في صوران إعزاز في بداية شهر حزيران الحالي. ليصل سعر ليتر المازوت إلى 700 ليرةٍ يوم كتابة هذه السطور، بعد أن كان لا يتجاوز 85 ليرةٍ لليتر الواحد قبل بداية الشهر. وكذالك الأمر مع ليتر الكاز الذي زاد عن 350 بعد أن كان لا يتجاوز 100 ليرة. فيما خلت الأسواق من البنزين المفروز -إنتاج فرّازات النفط- بالتزامن أيضاً مع ارتفاع سعر البنزين النظاميّ -القادم من مناطق النظام- بعد فتح معارك حماة في الأيام الماضية، وقيام النظام بقطع البنزين عن المناطق المحرّرة، ويصل إلى 500 ليرةٍ بعد أن كان الليتر يباع بـ275 ليرة. كما ارتفع سعر جرّة الغاز، الآتية من حماة أيضاً، إلى 6000، بعد أن كان 2400 ليرة.

وبطبيعة الحال، كان لا بد من انعكاساتٍ كارثيةٍ لأزمة نقص وغلاء المحروقات هذه على الكهرباء. فمعظم المناطق التي يسيطر عليها الثوّار في أرياف حلب وإدلب واللاذقية تعتمد على كهرباء الاشتراك بمولداتٍ، تغذي الأحياء لثماني ساعاتٍ مقابل 2400 ليرةً للأمبير. ونتيجة شحّ الوقود وغلائه تقلصت ساعات تشغيل المولدات من 8 إلى ثلاثٍ يومياً. كما توقفت العديد من الأفران عن العمل، كما جرى في أفران كفر دريان وعقربات شمال إدلب. ليصبح الاعتماد الكليّ إما على الأفران المدعومة من المنظمات الإغاثية، أو على الخبز السياحيّ القادم من مناطق سيطرة النظام في حلب. ويصل سعر الربطة، المكوّنة من 11 رغيفاً، إلى 200 ليرة.

لكن القطّاع الصحيّ يعدّ أكبر المتضرّرين من هذه الأزمة. إذ وجّهت العديد من المستشفيات والنقاط الطبية في ريفي إدلب الجنوبيّ والشماليّ نداءات استغاثةٍ لعدم استطاعة المسؤولين عنها تأمين مادة المازوت لتشغيل المولدات المسؤولة عن عمل حاضنات الأطفال وأجهزة المشافي، مما ينذر بكارثةٍ على المستوى الصحيّ تهدّد حياة مئات الأطفال والمرضى.

وأدّت الأزمة إلى توقف كافة محطّات المياه التي كانت تعمل في مناطق الشمال المحرّر. فيما اعتاد القسم الأكبر الباقي من سكان ريفي إدلب وحلب على الشراء من الصهاريج التي تنقل من آبارٍ تتوزّع في القرى ذاتها مقابل 1500 ليرةٍ للصهريج سعة 40 برميل. أما اليوم، وبعد غلاء المازوت، فقد ارتفع سعر النقلة إلى 6000 ليرة.

باتت أزمة تأمين المحروقات وأسعارها، الآن، الهمّ الشاغل والحديث اليوميّ للسكان في المجالس العامة والخاصّة والأسواق في ريف إدلب، خصوصاً مع اقتراب شهر رمضان. وبينما يلقي غالبية الناس اللوم على تنظيم داعش لأنه المتسبّب الرئيسيّ في الأزمة؛ تستخدم القلة من مؤيدي التنظيم خاصية الإنكار، فتارةً يلومون كتائب الزنكي ويتهمونها بتخزين المازوت ومنع وصوله إلى إدلب، وتارةً أخرى يدّعون بأن للتنظيم الحقّ في محاربة من يحاربه بكافة الوسائل الممكنة!

ولكن أبو أحمد، الستينيّ، وهو صاحب بقاليةٍ في سرمدا، لا يعير هذه الأعذار أيّ اهتمام عندما تدور النقاشات على عتبة محله. فهو يرى أن داعش سيفعل كلّ ما في وسعه لثني جيش الفتح عن إكمال مسيرته باتجاه حلب أو الساحل... الأمر الذي من شأنه أن يقضي على النظام.

من سيرة نفط دير الزور بعد الثورة

مواقف القوّى والفعاليات المؤثرة

(مادةٌ مأخوذةٌ من دراسةٍ عن النفط في المحافظة، منذ خروجه ومنشآته عن سيطرة النظام وحتى الآن. أعدّها فريقٌ من الباحثين. وتصدر قريباً عن «عين المدينة»)

موقف المجلس العسكريّ وقادة التشكيلات الهامة في الجيش الحرّ

أمام إلحاح مجموعةٍ من المهندسين العاملين في قطاع النفط، عُقد، في الشهر العاشر من عام 2012، اجتماعٌ خاصٌّ للبحث في قضية النفط، في قرية بريهة، 30 كم شرقيّ دير الزور. وحضر الاجتماع كلٌّ من المقدّم محمد العبود، قائد المجلس الثوريّ العسكريّ في حينه، والمقدّم مهند الطلاع، قائد المجلس العسكريّ في حينه، إضافةً إلى ضباطٍ من المجلسين، وقادةٍ بارزين لكتائب وألويةٍ من الجيش الحرّ. وحضره أيضاً أعضاء الهيئة الشرعية العليا، وهي الصيغة الجديدة آنذاك للهيئة الشرعية الخاصّة بالمجلس الثوريّ العسكريّ، والمشكّلة فور إعلان تأسيسه وانفصاله عن المجلس العسكريّ. قدّم المهندسون عرضاً لواقع حقول ومنشآت وآبار النفط، التي تتعرّض، بشكلٍ يوميٍّ، لأعمال النهب والسرقة والتعدّي. وطالبوا قادة المجلسين، ومن معهما، بوضع خطّةٍ فوريةٍ لحماية هذه المنشآت. وحذّروا من التفكير في تشغيل أو استثمار الآبار الخارجة عن سيطرة النظام، وكذلك تلك التي يُتوقع خروجها في وقتٍ قريبٍ، نظراً لما يحتاجه هذا التشغيل من إمكانياتٍ فنيةٍ لن تتوافر في بيئات العمل الحقلية بعد خروجها عن سيطرة النظام. كما حذّروا من النتائج البيئية الخطرة لأيّة طرق تشغيلٍ غير تلك المعتمدة لدى شركات النفط المختصّة، وفي الظروف الطبيعية للعمل. وذهب أعضاء الهيئة الشرعية العليا إلى عدم جواز استثمار أية جهةٍ للثروات النفطية قبل ضمان التوزيع العادل للواردات على جميع المسلمين. وجد القادة العسكريون في رأي الشرعيين طوق نجاةٍ يعفيهم من أية التزاماتٍ إضافيةٍ تلقى على كاهلهم فوق ما يكابدونه من جهدٍ وانشغالٍ بقتال قوّات الأسد، فلم يقدموا على تلبيةٍ مطالب الفنيين بضرورة حماية المنشآت، لأسبابٍ عدّة، يلخّصها محمد العبود بما يأتي:

1- عجز القوى العسكرية الثورية عن القيام بأية أفعالٍ حاسمةٍ وجذريةٍ لحماية المنشآت النفطية وإدارتها، بسبب انشغالهم بمجريات الصراع مع قوّات الأسد.

2- الاعتقاد بالسقوط الوشيك للنظام، ثم مجيء سلطةٍ جديدةٍ تقوم هي بواجباتها تجاه قطّاع النفط وغيره من القطاعات.

3- الخشية من تلطخ سمعتهم بشبهات الاستفادة الشخصية من النفط، نتيجة اتهام جميع العاملين به آنذاك بالصوصية.

انتهى اجتماع بريهة إلى لا شيء. وكذلك انتهى غيره من اجتماعاتٍ شبيهةٍ حاول منظّموها حشد القوى العسكرية الفعّالة في موقفٍ موحّدٍ تجاه الثروة النفطية. لتستعر بذلك حمّى الاستحواذ والاستفادة من هذه الثروة. ولتقع، شيئاً فشيئاً، كثيرٌ من الشخصيات والقوى العسكرية والدينية تحت إغراء النفط. وهي التي أنفت، بمعظمها، عن الاقتراب منه أوّل الأمر. إذ قاد بعض أعضاء الهيئة الشرعية العليا -بعد انشقاقهم عنها إلى هيئاتٍ وتشكيلاتٍ جديدةٍ- جهوداً جماعية للسيطرة على آبار نفطٍ لم توزَّع وارداتها أبداً بشكلٍ عادلٍ أو منطقيٍّ على «جميع المسلمين» أو على بعضهم. ولم يجد بعض القادة العسكريين، ممن كرهوا تلطخ سمعتهم بالنفط، بدّاً من السيطرة على آبار ومنشآتٍ، بنوايا حسنةٍ تجاه الصالح العامّ في البداية، قبل أن تفعل المعطيات الفوضوية والمعقّدة والمتغيّرة في آنٍ واحدٍ فعلها، ليتحوّل بعض القادة، وبعض التشكيلات العسكرية السبّاقة في الثورة، من جبهات القتال مع النظام إلى جبهات الدفاع عن آبار النفط.

فيما تمكن قادةٌ آخرون من التعامل بواقعيةٍ وحكمةٍ مع تلك المعطيات، فنجح لواء جعفر الطيار -مثالٌ من أمثلةٍ كثيرةٍ- وهو تجمّعٌ لعشرات الكتائب متفاوتة الحجم والانضباط، في بعض المرّات التي استولى فيها على منشآت نفطٍ، في تسخير جزءٍ من وارداتها لصالح العمل العسكريّ. وفي حالاتٍ أخرى لم يذهب شيءٌ من هذه الواردات لصالح المعركة، بسبب بعض الكتائب التي كانت تفتقر إلى الالتزام والإحساس الكافي بالانتماء إلى اللواء، واستأثرت بالمنشأة لصالحها فقط، ولصالح العشيرة أو الفخذ العشائريّ الذي ينتمي إليه معظم أفراد هذه الكتيبة.

وظهر أثرياءٌ جدد على الآبار وبحيرات النفط الصغيرة التي تغذّي أرتال الصهاريج المصطفّة للشراء. ولما لم تعد طريقة عدّ الأوراق المالية على مستوى وارداتهم، لجأوا إلى وزنها بالميزان! أموالٌ لم تنفَق، إلا في جزءٍ ضئيلٍ جداً منها، لصالح قتال نظام الأسد، أو لإطعام الجائعين الهائمين على وجوههم في المدن، أو لإسكان النازحين من وحشية النظام في مكانٍ يليق بالبشر، أو لمداواة الجرحى؛ بل أنفقت على مراكمة السلاح والسيارات والزوجات، وبناء دور السكن الجديدة وشراء العقارات، وغير ذلك من أوجه الإنفاق التي لم تكن تليق في محافظةٍ نامية في الأصل مثل دير الزور. أما الأكثر حكمةً بين أثرياء النفط فتوجّهت أنظارهم نحو الخليج أو تركيا أو بلدانٍ أخرى، بإخراج الأموال إليها وادّخارها هناك.

موقف العشيرة

انطلقت معظم المكوّنات العشائرية من مصالحها الخاصّة في تعاملها مع الثروات النفطية، وبحسب ما يتيحه التموضع الجغرافيّ لها. إذ سعت كلّ مجموعةٍ عشائريةٍ أو فخذٍ إلى الاستيلاء على الآبار القريبة من محلات إقامتها في ريف دير الزور، تحت مزاعم وقوع هذه الآبار في أراضيها أو في امتداد هذه الأراضي نحو البراري المفتوحة في جزأي «الشامية» و«الجزيرة» جنوب وشمال نهر الفرات، وكذلك شرق وغرب نهر الخابور -في أراضي الجزيرة- بالنسبة إلى العشائر التي تسكن ضفتيه.

نجحت العشيرة في أن تكون المستفيدة الأولى من النفط، سواء أكانت بصورة كتيبةٍ من الجيش الحرّ، تتكوّن من أبناء هذه العشيرة في معظم أفرادها، أم بصورتها المباشرة كأفخاذٍ وأجزاءٍ من أفخاذ، تتناوب على استثمار البئر وفق تفاهمات تقاسم الحصص فيما بينها. ثم تقسم كلّ حصّةٍ من جديدٍ داخل الفخذ على الأسر المنتمية إليه، بحسب عدد الأفراد من الذكور في حالاتٍ، وعددهم من الذكور والإناث في حالاتٍ أخرى. وكانت معظم تفاهمات المحاصصة العشائرية تلك قلقةً وهشّةً بتأثير المطامع والتنافسات ونزعات الاستحواذ والسيطرة التي أدّت، وفي عشرات الوقائع، إلى نشوب صراعاتٍ داميةٍ بين هذه المجموعات، سقط فيها قتلى وجرحى، وأُحرقت فيها آبارٌ ونفطها المتجمّع في خزّاناتٍ ترابيةٍ مكشوفة.

مواقف الهيئات والمكاتب الشرعية

رغم التحوّلات والتغيّرات المختلفة التي لحقت بالأجسام الشرعية أو تنظيماتها، وما رافق ذلك من تغيّرٍ في مواقف بعض أفراد هذه الأجسام تجاه النفط؛ يمكن تصنيف النشاط الشرعيّ الدينيّ العامّ وقتها إلى ثلاثة أشكالٍ رئيسيةٍ، هي:

1- الهيئات والمكاتب الشرعية التابعة لبعض الفصائل والتشكيلات العسكرية.

2- الهيئات والمكاتب الشرعية والقضائية في بعض الحالات- التابعة للمجالس المحلية.

3- الهيئات الشرعية المستقلة؛ بنوعيها المقتصر في نشاطه على مدينةٍ أو بلدةٍ أو قريةٍ بعينها، أو ذلك الذي يغطّي نطاق عمله مجموعة قرىً وبلداتٍ متّصلةٍ جغرافياً.

وتمكن إضافة تجمّعاتٍ صغيرةٍ أسّسها بعض طلاب العلم الشرعيّ في كلٍّ من مدينتي الميادين والبوكمال إلى اللوحة السابقة.

لم يكن للتنظيمات الشرعية السابقة موقفٌ موحّدٌ وثابتٌ تجاه قضية النفط. وقد سارع بعضها إلى تحريم العمل فيه بذريعة استحالة التوزيع العادل على الجميع. وتلحظ الصبغة الدينية التقليدية (اللا حركية) لمعظم القائلين بهذا الرأي. ويلحظ كذلك خلوّ النطاق الجغرافيّ لعمل بعض هذه الهيئات من أيّة مواقع نفط. وكانت لتنظيماتٍ أخرى مواقفُ أكثر واقعيةً أفتت بجواز استثمار النفط بشرط تسخير وارداته للصالح العامّ، عسكرياً ومدنياً. فيما لم تتردّد التنظيمات الشرعية ذات الصبغة السلفية الحركية في حضّ التشكيلات العسكرية المتأثرة بها على العمل بالنفط. بل وتدخلت مباشرةً، في كثيرٍ من الحالات، لتنظيم هذا العمل. ولاذت هيئاتٌ شرعيةٌ أخرى بالصمت فلم تصدر فتوى في هذا الخصوص، قبل أن تتجرّأ وتطالب بحصّةٍ صغيرةٍ من واردات النفط لتوزّعها على الفقراء والمحتاجين في مناطقها.

وتراوحت استجابة الفصائل والتشكيلات العسكرية، التي تضمّ شرعيين في صفوفها، للفتاوى التي يصدرها هؤلاء الشرعيون، بحسب درجة التزامها الثورية والدينية. كما هي الحال مع جبهة الأصالة والتنمية (فرع دير الزور)، حين امتنعت الفصائل المشكّلة لها -آنذاك- عن الاستفادة من النفط في خزّانات وأنابيب المحطة الثانية (T2)، إثر سيطرتها عليها في آذار 2013، بتأثير من فتوى أطلقها شرعيوها في دير الزور، قيّدوا بها الاستفادة من النفط باشتراطاتٍ صعبة التحقق، وقبل أن تتعرّض الجبهة لانشقاقاتٍ عدّةٍ تغيّر خلالها موقف الفصائل المنشقة وشرعيّوها تجاه النفط. فارتبط أحد أشهر الآبار في بادية الجزيرة بلواء أهل الأثر المنفصل عن الجبهة، فيما ثبت لواء بشائر النصر، الذي واصل العمل تحت مظلة جبهة الأصالة والتنمية، على موقفه بتحريم الاستفادة من النفط.

البحث عن الشرعيّة في دير الزور

سمهر الخالد

رغم أنّ المرجعية المعلَنة لتنظيم الدولة هي «العمل بالكتاب والسنّة وأقوال السلف»، لكن المرء يجب أن لا يعوّل على ذلك كثيراً. لوجود خلافاتٍ فكريةٍ داخليةٍ أدّت إلى إعداماتٍ كثيرةٍ قام بها التنظيم ضد قياداتٍ وشرعيين وعناصر لديه بتهمة المغالاة، كما أعلن. ثم إن التيارات أو التنظيمات الإسلامية المنافسة، التي تتخذ المرجعية ذاتها منطلقاً لها، تشكّل تهديداً لتلك الأرضية. بالإضافة إلى الإفتاء الملتبس بالقانون، والذي يختلف من «ولايةٍ» إلى أخرى، ومن شرعيٍّ إلى آخر. كلّ ذلك جعل «التغلّب» (من قويت شوكته وجبت طاعته؛ الأمر الواقع) هو القاعدة الحقيقية التي يقف عليها التنظيم. وهي قاعدةٌ يتقبلها الجميع هنا، ولو على مضضٍ، في الوقت الحاليّ على الأقل.

في البدايات، لم يفكّر المتظاهرون في شرعيةٍ ما (سوى حقّ الشعب؟). وقد يعود ذلك إلى نوعية المتظاهرين، وعدم بروز تأثير القوى الإقليمية، أو المصالح المحلية المتضاربة، على النحو الحاليّ، ووجود وجوهٍ معارضةٍ مقبولةٍ شعبياً تملأ الفضاء الإعلاميّ، قبل أن تفقد تأثيرها. ثم إنّ أفق الحلّ لم يكن مسدوداً، خاصّةً مع وجود تجارب عربيةٍ قريبةٍ مبشّرةٍ، آنذاك. وبعد الاتجاه إلى العمل العسكريّ، وازدياد عدد الضحايا، وانتشار السلاح، وطول الأمد، وظهور المناطق المحرّرة في دير الزور؛ طرحت مسألة ملء الفراغ السياسيّ نفسها على الثوّار والكتائب والمنظّمات والجمعيات والحاضنة الشعبية. ورغم أنها لم تناقَش صراحةً، لكنها قبعت وراء الكثير من النقاشات والتوترات والاختناقات، بل ربما الاقتتال.

ومع حملة الحرس الجمهوريّ على المدينة، في نهاية 2012، وما حملته من فظائع؛ هرب -انسحب؟- الكثير من مقاتلي الجيش الحرّ والناشطين بشكلٍ جماعيٍّ أو فرديّ (يقدّر إعلاميون محليون عددهم قبل الحملة بعشرة آلاف مقاتل). وبقي منهم ثلاثمائة فقط، مع بعض الناشطين، قرّروا التصدّي للحملة، تحت الحصار الخانق والقصف الجنونيّ. وقد شكّلت هذه القوى، يومها، الهيئة الشرعية والكتيبة الأمنية والمكتب الطبيّ وغيرها. وقد مال هؤلاء، بعد توقف الحملة، إلى التشبث برمزية هذه الفترة لإثبات أحقيةٍ ما. فاستولت فكرة «البقاء أثناء الحملة» على المدينة لمدّةٍ طويلةٍ. إلى أن تناولتها التعليقات الساخرة من مدى سيطرتها والتضخيم الذي أصابها، كما في تشبيه تلك الفترة بقصة فيلم 300 الشهير، الذي حوّلته السخرية الرائجة إلى مليون.

وبعد تشكيل المجلس المحليّ بدأت تظهر، في أحاديث الناشطين والإعلاميين والثوّار، أو فيما تلمّح إليه، أرضياتٌ من نوعٍ آخر. كما في مراحل معينّةٍ من عمر المجلس، حين كان ريف ديرٍ الزور كله ينظر إلى المدينة بترقب. إذ ظهرت أصواتٌ مناطقيةٌ متعصّبةٌ لأهالي المدينة، تستند إلى العائلية أو العشائرية (ظهر مثلها -ردا عليها؟- في أكثر من مدينةٍ في عموم المحافظة). كما انتشرت، في المرحلة ذاتها، أفكارٌ تحاول الوصول إلى الهدف نفسه، تستمدّ قوّتها من تأمين «الدعم» أو استجلابه أو أخذ دور الوسيط فيه، فضلاً عن العلاقة بالائتلاف. وقد يكون ذا معنىً أنه، بعد الكوارث التي حلّت بالمدينة، تسري بين الأهالي فكرةٌ مفادها: «اليوم لا يجرؤ أحدٌ على الادّعاء بأنه خرج في المظاهرات، بينما كان كلّ الناس يدّعون أنهم كانوا ضمن (السبعين واحد)». وهو عدد الذين خرجوا في أوّل مظاهرةٍ في دير الزور. ولأنها كانت «اللحظة التأسيسية في الثورة»، إن جاز التعبير، فقد استُغلت كثيراً في غمار البحث عن موطئ قدمٍ في الطريق نحو «التمايز السياسيّ»، الذي يعطي حقّ القرار والأمر.

وبعيداً عن البحث عن تسهيلاتٍ أو تعويضاتٍ محتملة؛ ظهرت في هذه الفترة أو تلك أصواتٌ خافتةٌ (لم تجد لنفسها مظلةً ولا منبراً، كما لم تستطع تنظيم نفسها) تحاول إثبات الاستحقاق والجدارة من طريق استعراض تاريخ معيّن، كالاعتقال أو الإصابة أو خسارة الممتلكات أو سابقة القتال في العراق أو الانشقاق أو التضحية بالوظيفة أو الثقافة، وغيرها. لكن الفكرة التي لاقت انتشاراً شعبياً، بالإضافة إلى قوّة السلاح، ولم تفقد ألقها حتى الآن، هي التضحية بالنفس، أو، كما يعبَّر عنها بالقول: «قدّموا شهداء».

وقد تجاورت تلك الشرعيات في أحيانٍ كثيرةٍ، وتعايشت، وربما اندمجت أو انقسمت أو تصادمت أحياناً أخرى، في نقاشات وشعارات وتظاهرات واشتباكات أنصار هذا التيار أو ذاك. لكن الملاحظ أنه ليس كلّ من خاض إحدى التجارب السابقة يدّعي الشرعية، لكن الباحثين عن الشرعية يحاولون التشبّث بإحدى التجارب السابقة، وإيقاف الزمن عندها، لتدعيم بناء سلطةٍ ما بالاستناد اليها.

مواطن الدرجة الأولى (4)

بين العجرفة والتمثيل

علي خطاب

لم تكن صدمةً لأهالي المدينة، حادثةُ مقتل أحد شبّان دير الزور، منذ أيام، على يد عنصر من تنظيم الدولة الإسلامية. ليس لأن الأمر عاديٌّ، ولكن لأنه أصبح معتاداً في ظلّ العقلية التي تتحكم بأولئك العناصر وقياداتهم.

المهاجر، الذي تدخّل لفضّ شجار كان الشابّ طرفاً فيه، لم يعجبه أن يُرفضَ أمره بالتوقف عن المشاجرة، ففتح النار من مسدّسه فوراً، كما روى مقرّبون من الضحية. على أنّ مثل هذه الواقعة باتت من الكثرة بحيث أنها لم تثر أية ردّة فعلٍ لدى أحد، إذ سبقتها حالاتٌ أجهز فيها عناصر من التنظيم على جرحى لم يقتنع العناصر أن جراحهم سبّبها القصف، بل زعموا أنها نتجت عن المشاركة في محاربة التنظيم. كما قُتل آخرون لأنهم لم يقفوا على أحد الحواجز، أو لأنهم هربوا من «سيارة إخوةٍ» رأوهم يدخّنون، أو ما إلى هنالك من ممارساتٍ يمنعها التنظيم. وسُجّلت كلّ تلك الحوادث في خانة القتل الخطأ.

قد تكون العقلية التي تقف وراء تلك التصرّفات هي ذاتها التي تقف وراء الكثير سواها، خاصّةً فيما يتعلق بالمستخدمين المدنيين (الإداريون والفنيون العاملون مع التنظيم من غير المبايعين. ويسمَّون مرتزقةً لأنهم يعملون مقابل المال!). فقد طُرد من فوج الإطفاء، منذ أيام، ثلاثة عمال، لأنهم «تعدّوا على المجاهدين». ولكن أحدهم نقل عن المسؤول عنهم أن السبب لم يكن إلا صوت محرّك سيارة الإطفاء الذي أيقظ أحد المهاجرين من النوم. ولا يخرج طرد العمال هذا عن خطٍّ يملأ التفاصيل اليومية التي يتعامل بها العناصر مع جميع العاملين معهم من المناصرين أو المدنيين. إذ يُلجأ إلى الخصم المضاعف -الذي يصل إلى 3500 ليرةٍ- مقابل تأخير ربع ساعةٍ عن العمل، مع عدم السماح بالاعتراض أو النقاش. وهو ما دفع أحد المعلمين (وهم المتهمون بالردّة على الجهالة)، وقد عايش تلك التصرفات عن كثب، إلى وصف العناصر بالمتعجرفين، إذ لا يُراعون «حسباً ولا سنّاً ولا مكانة».

وبعد معاينة تصرّفات العناصر الجدد من «الديريين»، يلاحظ البعض أنّ الانقلاب يحدث لهم خلال شهرٍ واحدٍ (مدّة دورةٍ يقضيها المنضمّون إلى التنظيم قبل الاعتراف بعضويتهم). فهذا الشهر هو ما يفصل بين المدنيين والمبايعين. وهو الذي يسمح لهؤلاء بمحاصرة الأهالي، ودفع المدخّنين منهم -على سبيل المثال- إلى استعمال العطر وحبّات «زاهي» قبل مقابلتهم، ومسايرتهم لأن أيّ إزعاج لهم قد يؤدّي إلى الاعتقال، وعدم ذكر المُعتقلين لدى الأمنيين أمامهم، أو تسمية الشخصية المسؤولة عن الاعتقال ومكانه. الأمر الذي يبدو سياسةً ممنهجةً -في دير الزور على الأقلّ- يتّبعها الأمنيون الذين ينكرون علاقتهم بأيّ اعتقال، ويحتجزون كلّ من يسأل عن معتقلٍ لديهم. لذلك، ولغيره (من مراقبة ممارسة العبادات، أو احتكار تحليل الأحداث)، اختُصرت كلّ الأفكار التي تعبّر عن ذلك الانقلاب بجملة «مالهم وداد». لتسوّغ التعامل مع هؤلاء المبايعين الجدد بالطريقة التي يرغبون فيها، بإغماض العين عن الواقع القائم وافتراض واقعٍ موهوم، وعدم طرح الكثير من الأمور أمامهم، حتّى وإن لم تكن تناقش أفكار التنظيم وفرصه ومشروعيته وتحالفاته وغيرها من المحرّمات.

منذ أن أصبح الشأن العامّ حكراً على التنظيم ومؤيديه، لم يعد مسموحاً نقدُ أيٍّ من سياساته -على الملأ- أو أيّ توجّهٍ صادر عنه، على المستوى الرسميّ خاصّةً، أو انتقاد أمرائه على المستوى الإجرائيّ، أو حتى عناصره على المستوى الشخصيّ، إلا في حالاتٍ قليلة. وقد جاءت تصرّفاتٌ من هذا النوع بنتائج مخزية، كحبس وحلاقة شعر أبو حذيفة، العضو السابق في مجلس المحافظة المعارض، عندما احتجّ على أميرٍ تونسيٍّ وجّه إهانةً للأهالي. ولذلك، فليس من المستغرب أنه، حين حاول إعلاميٌّ مستقلٌّ -بعد موافقة التنظيم- أن يسجّل شكاوى الأهالي في تقريرٍ؛ لم يقبل أحدٌ الكلام إليه. إذ صارت «الله المُستعان» و«حسبي الله» و«لا حول ولا قوة إلا بالله» هي النقد الوحيد المتداول في الحياة العامة، والذي يثير البعض، رغم أنّ التنظيم يحاسب عناصره بقسوةٍ شديدة.

يقول أحدهم: رغم أنهم يعلمون أنّ الناس لا تحبّهم، لكنهم يصرّون على دفعهم إلى تمثيل دور المواطنين الواثقين من ساستهم والقانعين بهم، وذلك بإصرارهم على تمثيل دور الساسة المعصومين الواثقين من أفكارهم وقراراتهم.

لاجئون سوريون في أحد المخيمات التركية

السوريون والانتخابات النيابيّة التركيّة

بكر صدقي

انخرطت تركيا في الثورة السورية منذ بدايتها، سواءٌ من خلال سياسة الحدود المفتوحة أمام أفواج اللاجئين، أو باحتضانها الأطر الرسمية للمعارضة السورية كالمجلس الوطني ثم الائتلاف، أو بتقديمها تسهيلاتٍ لوجستيةً للتشكيلات المسلحة. يعيش اليوم قرابة مليوني لاجئٍ سوريٍّ على الأراضي التركية، موزّعين بين المخيّمات والمدن. يتمتع المسجلون منهم بتأمينٍ صحيٍّ كامل، بما في ذلك الحصول على الدواء بأسعار رمزية. وإضافةً إلى الحكومة السورية المؤقتة، اتخذت عشرات المنظمات المهتمة بالشأن السوريّ المدن التركية مقرّاتٍ لها.

لهذه الأسباب مجتمعةً، كان مفهوماً أن يهتمّ السوريون بالانتخابات العامة التي أجريت في السابع من حزيران الجاري، وأن يغلب عليهم القلق من احتمال ارتداد نتائجها سلباً على موقف الحكومة التركية من ثورتهم، أو على وضع اللاجئين السوريين في تركيا. وارتفع منسوب هذا القلق مع ظهور النتائج التي كشفت عن خسارة حزب العدالة والتنمية للغالبية في مجلس النواب، بما سيرغمه على التحالف مع حزب آخر لتشكيل حكومة ائتلافية. خاصّةً أمام المواقف المعلنة لأحزاب المعارضة من المسألة السورية، والتي يمكن إجمالها بأنها متعارضة مع موقف الحزب الحاكم.

فـ**حزب الشعب الجمهوري**، وهو أكبر أحزاب المعارضة، أرسل وفوداً برلمانيةً إلى دمشق للقاء رأس النظام الكيماويّ. وهو يتبنّى عموماً رواية النظام عما يحدث في سوريا. ولم يكتف بذلك، بل توعّد بإعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، في مسعىً لاستثمار رخيص لبعض مظاهر الاستياء الاجتماعيّ من وجودهم، التي عبّرت عن نفسها من خلال اعتداءاتٍ على سوريين في بعض المدن خلال العام الماضي.

أما **حزب الحركة القومية** المتشدّد فلم يسجّل له موقفٌ محدّدٌ من الثورة السورية، لكنه ينتقد كلّ سياسات حكومة العدالة والتنمية، بما في ذلك سياستها الخارجية. غير أن اهتمامات هذا الحزب منصبّةٌ على مشكلات تركيا الداخلية، وبخاصّة المسألة الكردية التي يعارض تفاوض الحكومة بشأنها مع حزب العمال الكردستانيّ وزعيمه السجين عبد الله أوجالان، ويتهم الطرفين بالعمل على تقسيم تركيا.

أخيراً حزب **الشعوب الديموقراطيّ**، الضيف الجديد في البرلمان التركي وممثل الكرد فيه. وإذا كان موقف هذا الحزب إيجابياً من اللاجئين السوريين، بل يطالب لهم بوضعٍ قانونيٍّ معترفٍ به يؤمّن لهم حماية حقوقهم كلاجئين، فهو يعارض الموقف السياسيّ للحكومة من المسألة السورية، ويتهمها بدعم المجموعات الجهادية كجبهة النصرة وداعش وأحرار الشام ضد الكرد في سوريا. بعبارةٍ أخرى يكاد موقف هذا الحزب، الذي يعدّ الواجهة السياسية لحزب العمال الكردستانيّ، يتطابق مع موقف الفرع السوريّ لهذا الأخير والمعروف باسم حزب الاتحاد الديموقراطي برئاسة صالح مسلم. ويكاد حزب الشعوب الديموقراطيّ لا يرى مما يحدث في سوريا إلا حرب داعش على المناطق الكردية. ولم يصدر عنه أيّ شيءٍ فيما يتعلق بالموقف من نظام دمشق، لا بالسلب ولا بالإيجاب. وقد أثار ظهور رئيس الحزب صلاح الدين دمرتاش على قناة المنار، الناطقة باسم حزب الله، استياء السوريين المعارضين، باعتباره نوعاً من الانحياز غير المباشر للنظام وحلفائه.

السؤال الذي يقلق السوريين، بعد الانتخابات، هو: هل تتغير سياسة الحكومة التركية تجاه الثورة السورية أم لا؟

يتوقف الجواب عن هذا السؤال على نوع التحالف الذي من المفترض أن يشكّل الحكومة الجديدة. ذلك أن موقف حكومات العدالة والتنمية من المسألة السورية لا يحظى في تركيا بإجماع وطنيٍّ، كما رأينا من خلال استعراض مواقف الأحزاب الأخرى. وبالتالي لا تعتبر السياسة المتبعة إلى اليوم مما تفرضه المصلحة الوطنية العليا أو مصلحة الدولة التركية. صحيحٌ أن حزب العدالة والتنمية ما زال هو الحزب الأكبر في البرلمان الجديد، لكنه سيكون مرغماً على تقديم تنازلاتٍ لشريكه الائتلافيّ الأصغر، ولن يتمكن من فرض رؤيته إلا بالتوافق معه.

على الحدود السورية التركية

سيناريوهات الحكومة الائتلافية:

إذا تشكلت الحكومة من تحالف العدالة والتنمية مع حزب الشعب الجمهوريّ، فمن المرجّح أن يفرض هذا الأخير شرطه في تغيير السياسة السورية للحكومة، وإعادة إحياء مسار الاندماج التركيّ في الاتحاد الأوروبي، ومواصلة العمل على السلام الداخليّ مع الكرد. لكن السؤال الذي يطرح نفسه، في هذه الحالة، يتعلق بمدى قدرة الحكومة على تغيير سياستها السورية بعد كلّ هذا التورط الذي له ما له من تداعيات. لنتخيل مثلاً إغلاقاً تاماً للحدود وإبعاد قسم كبير من اللاجئين السوريين وطرد ممثلي المعارضة السورية السياسية والمسلحة من الأراضي التركية. إن انقلاباً من هذا النوع ليس مما يمكن أن تحتمله أية دولة، فما بالك بدولة كتركيا قائمة على توازناتٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ هشة وتفتقر إلى الاستقرار السياسيّ. المعنى أن انقلاباً مماثلاً يتطلب زمناً ليكتمل بأقلّ الأضرار الممكنة، خاصّةً وأنه يتعلق أيضاً بتحالفات تركيا الخارجية (السعودية وقطر) وتالياً بالتوازنات الاقليمية (ضرورات توازن القوّة مع المحور الإيرانيّ) مما يدخل الموضوع برمّته في باب المصالح العليا للدولة التركية.

أما إذا تحالف العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية، فلا نعتقد أن السياسة السورية للحكومة ستتعرّض لتغيير كبير كالموصوف في الحالة الأولى، وذلك بسبب غياب اشتراطاتٍ من هذا النوع لدى الحزب القوميّ المتشدّد. من المحتمل، في هذه الحالة، أن تستمرّ السياسة الحالية إزاء سوريا ولكن مع إخضاعها لشيءٍ من الانضباط والمراقبة، أي دون تفرّد جهاز الاستخبارات بالملفّ السوريّ بعيداً عن الأضواء وعن المساءلة.

في حين إذا تحالف الحزب الحاكم مع الحزب الكرديّ، فسوف يتمّ التركيز على مسار الحل السلميّ المجمّد مع حزب العمال الكردستاني، لتتراجع المسألة السورية في الاهتمام الحكوميّ إلى مرتبةٍ أدنى، خاصّةً مع الرقابة الصارمة التي من المحتمل أن يفرضها الشريك الحكوميّ الكرديّ على ما يُفترض أنه دعمٌ بالسلاح لجماعاتٍ جهاديةٍ عاملةٍ على الأراضي السورية. غير أنه يمكن أن يؤدّي تحالفٌ مماثل إلى إطلاق ديناميات جديدةٍ فيما يتعلق بعلاقة تركيا مع حزب الاتحاد الديموقراطي (PYD)، أعني طيّ صفحة العداء السابق وفتح صفحةٍ من التعاون بين الطرفين. هذا سيناريو متفائلٌ جداً قد يشكل مدخلاً إيجابياً إلى حلّ عقدةٍ سوريةٍ داخليةٍ طالما استنزفت المعارضة لمصلحة النظام. أعني ذلك التعارض المفتعل بين المصلحة الوطنية الثورية والمصلحة الفئوية الكردية. لكن هذا السيناريو، للأسف، بعيدٌ عن الواقع.

الاحتمال الأخير هو تشكيل ائتلافٍ ثلاثيٍّ من أحزاب المعارضة، وإخراج العدالة والتنمية من الحكم. هذا سيناريو ممكنٌ نظرياً إذا فشل العدالة والتنمية في إقامة تحالفٍ حكوميٍّ مع أيٍّ من أحزاب المعارضة. ففي هذه الحالة يقضي العرف السياسيّ أن يكلف رئيس الجمهورية رئيس حزب المعارضة الرئيسيّ (الشعب الجمهوريّ) بتشكيل الحكومة. وهو لا يستطيع، عددياً، أن يشكلها إلا مع الحزبين المعارضين الآخرين، إذا استبعدنا تحالفه مع العدالة والتنمية. ما يجعل سيناريو الحكومة الثلاثية أقرب إلى الاستحالة إنما هو صعوبة الجمع بين الحزبين القوميين التركيّ والكرديّ في حكومةٍ واحدة.

يتمنى حزب العدالة والتنمية أن يتمكّن من إقناع حزب الحركة القومية بتشكيل حكومةٍ ائتلافية، فهو الأقرب إليه إيديولوجياً، وهناك قاعدةٌ اجتماعيةٌ متداخلةٌ بينهما، فضلاً عن عدم وجود اعتراضاتٍ جديةٍ من هذا الحليف المحتمل على السياسة السورية للحكومة.

لكن توقعات المراقبين تميل أكثر إلى سيناريو الفشل في تشكيل أية حكومةٍ ائتلافيةٍ على الإطلاق، أو انهيارها السريع إذا تشكلت. وفي هذه الحالة لا يبقى أمام تركيا إلا الذهاب إلى انتخاباتٍ مبكّرةٍ لن تجرى قبل الخريف المقبل، بعد استنفاد فرص إقامة الحكومة الائتلافية، أو حكومة أقليةٍ مدعومةٍ من الخارج.

وفي هذه الحالة يتوقع بعض المحللين أن يستعيد العدالة والتنمية غالبيته النيابية، نظراً إلى أن الناخب سيفضّل استعادة الاستقرار بعد أشهر من الفراغ الحكوميّ المفزع على المستويين الأمنّي والاقتصاديّ. وهذا ما يعيد إنعاش أحلام أردوغان بالنظام الرئاسيّ بعدما تلاشت في أعقاب انتخابات ٧ حزيران.

الخلاصة أن السوريين اليوم أمام فترةٍ حرجةٍ من عدم اليقين فيما يتعلق بالوضع السياسيّ في تركيا.

من الموصل أثناء تنفيذ حكم بالإعدام

هكذا يرى أهالي الموصل الحياة في ظلّ تنظيم الدولة

كريم شاهين/ الغارديان 10 حزيران
ترجمة مأمون حلبي

سيطر مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية على الموصل، ثاني أكبر مدينةٍ في العراق، إثر تقدّمٍ خاطفٍ في حزيران 4102. هنا يحكي سكان المدينة عن تجاربهم في ظلّ حكم هذه الجماعة المتشدّدة.

فراس غالب. طبيب الجهاز العصبيّ. 45 عاماً. أبٌ لولدين.

قبل بضعة شهورٍ من زحف مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية إلى الموصل كانت المدينة على حافة بركان. فالحكومة الشيعية في بغداد كانت على الدوام تنظر إلى الموصل على أنها معقلٌ للبعثيين، لأن معظم ضباط الجيش الكبار في عهد صدام حسين كانوا من الموصل. عندما سيطر مقاتلو التنظيم على المدينة عاملوا السكان بتواضع، فأزالوا كلّ الحواجز التي فرضها الجيش وفتحوا الطرقات. لم يصدّق الناس أعينهم؛ أن لا وجود لجيش شيعيٍّ في المدينة، ولا وجود للمعتقلين أو للرشاوى.

كنت أحضر صلاة الجمعة في أحد المساجد عندما قال الإمام: «بعد الصلاة عليكم أن تبايعوا أميركم، الخليفة البغداديّ». أنا وكثيرٌ من الرجال أردنا الهروب لنتجنب المبايعة، لكن مقاتلين كانوا يحرسون المسجد منعونا. وردّدنا وراء الإمام: «نبايع الأمير ونتعهّد بطاعته وعدم الثورة عليه». الجمعة التالية، قال الإمام: «لقد وضع الخليفة موعداً نهائياً لرحيل مسيحيّي الموصل بعد ظهر يوم السبت. طلبنا من قساوستهم أن يأتوا ويناقشوا الجزية التي عليهم دفعها لنا، فرفضوا ذلك». أحد أصدقائي المسيحيين كان طبيباً ويتردّد إلى الكنيسة. سألته: «لماذا لم يذهب قساوستكم إلى الاجتماع مع التنظيم؟»، فأجاب: «كانت لقساوستنا تجربةٌ سيئةٌ معهم في سورية. ذهب قسيسان في حلب للتفاوض مع التنظيم ولم يعودا أبداً. ببساطة، الثقة معدومة». أُعطي المسيحيون ثلاثة خياراتٍ: اعتناق الإسلام أو الفرار من الموصل أو القتل. قال لي صديقي إن كثيراً من العائلات المسيحية في حي البكر تحوّلوا إلى الإسلام لأنهم كانوا فقراء وليس بمقدورهم تحمل نفقات الفرار إلى أربيل.

بدأت المشافي تتعرّض لنزيفٍ في الكوادر، الذين لم يستطيعوا التأقلم مع الوضع غير المعتاد، خصوصاً الطبيبات والممرّضات، اللواتي كان عليهنّ ارتداء الحجاب طوال الوقت. كان مشفاي يعجّ أيضاً بمقاتلي التنظيم الذين كانوا يراقبون كلّ الأجنحة والكادر الطبي. أخذت مواد التخدير في المشفى بالنفاد. بعض عمال النظافة في المشافي، المنخرطين في التنظيم، حذّروا الأطباء الذين لم يكونوا منضبطين. أحدهم كان يصرخ أنه «سيسحق رأس» الطبيب الذي يتأخر عن العمل. كلّ طبيبات الأسنان مُنعن من معالجة الرجال، وبالعكس. كتبتُ إعلاناً وعلقته على الباب: «أعاين الرجال فقط». مراقبو التنظيم في المشفى قالوا لي -لأنني طبيب العصبية الوحيد في المشفى- إنه مسموحٌ لي أن أعالج كلا الجنسين. رفضتُ الأمر وأصررتُ على أن أحصل على فتوى تضمن أني لن أُجلد، قيل لي أن لا وجود لفتوى كهذه. بعض مريضاتي توسّلن إليّ أن أعاينهنّ لكنني اعتذرت. أعرف أستاذاً جامعياً ضبطته الحسبة الإسلامية في غرفةٍ مع زميلةٍ له يصحّحان أوراق الامتحان. كانت عقوبته أن يتزوّج زميلته أو يتلقى 30 جلدة. رفض الأستاذ الخيار الأوّل، لأنه كان متزوّجاً ولديه أبناء، وقبل الخيار الثاني. منذ وقتٍ قريب غادرتُ الموصل مع زوجتي وولداي إلى أربيل.

الصلاة جماعة في أحد مطاعم الموصل

بشير عزيز. خرّيج جامعيّ. 45 سنة. يناصر التنظيم.

قبل مجيء التنظيم، كانت الموصل مثل سجن كبير مرعب. في طريقنا إلى كلية العلوم كانَ على الحافلة أن تتوقف عند حواجز عسكرية كثيرة يتمّ عندها بحثٌ محمومٌ عن بطاقات الرجال. في كثير من الأحيان كان الركاب ينتظرون لساعاتٍ بينما يكون أحد الجنود منهمكاً بضرب راكب صودف أنه لم يكن يحمل بطاقته الشخصية. الدولة الإسلامية هي الحلم والرغبة القصوى لأيّ مسلم. كنّا نتوق إلى أن تحكمنا قواعد القرآن الكريم والسنة النبوية. الزنا يتمّ التعامل معه بالرجم أو بالجلد. عقوبة السرقة قطع اليد. ويُسجن الرجال إن تحرّشوا بالنساء. لقد تمّ إنشاء دواوين الدولة الإسلامية. ديوان الزكاة مسؤولٌ عن جمع الضرائب لتوزيعها على الأسر المحتاجة. تتلقى كلّ أسرة 25 دولاراً شهرياً، ويرتفع المبلغ إلى 50 دولاراً في موسم الحصاد، بالإضافة إلى حصّة طيبة من القمح والأرز والسكر والمخللات وزيت الطعام والوقود.

يدير ديوان الصحة كلّ مشافي الموصل والرقة والأنبار، ويوزّع الهيئة الطبية العسكرية على كلّ مناطق القتال. لا يقبل التنظيم خدمات أيّ طبيب إن لم يبايع، وأبداً لا يرسل الأطباء إلى محافظات أخرى إن فضّلوا البقاء في مدنهم. مؤخراً افتتح سوقٌ حصريٌّ للنساء في الموصل. لا حظر على قيادة النساء للسيارات. تبذل البلدية قصارى جهدها لتبقي الطرقات نظيفةً ومعبّدة، وتقدّم الماء والكهرباء وتصلح الضرر الناتج عن الضربات الجوّية للتحالف. أشعر بالفخر لكوني جزءاً من الدولة الإسلامية، فهي منحتني الحرية. إننا نعيش المجد لولا ضربات التحالف، التي تنشر الذعر والخوف بين المدنيين. أختلف مع ممارسات التنظيم ضد المسيحيين والإيزيديين والأقليات الأخرى في الموصل. لا أزال على اتصال مع جيراننا المسيحيين، وأتمنى أن يعودوا قريباً. كلّ الناس في الموصل غير موافقين على تدمير المواقع الأثرية، وبعض مقاتلي التنظيم أيضاً ليسوا سعداء لهذا الأمر.

توجد أزمةٌ ماليةٌ حادّةٌ بسبب نقص فرص العمل. لا يعرف الناس إن كان التنظيم سيدوم إلى الأبد، أو إن كان سيأتي تنظيمٌ عسكريٌّ آخر وينتقم من أولئك الذين كانوا يعملون لصالح الدولة الإسلامية. الكآبة تعمّ الناس، وفي نفس الوقت، معظمهم ضدّ عودة السياسيين الفاسدين والميليشيات الشيعية، التي ستدمّر الموصل لا ستحرّرها كما يزعمون. الدولة الإسلامية، رغم كلّ وحشيتها، أكثر استقامةً ورحمةً من الحكومة الشيعية وميليشياتها.

غزوان عبد الرحمن. حاصلٌ على الشهادة الثانوية. 19 عاماً. يناصر التنظيم.

كنتُ أدردش مع أحد أصدقائي عن المدرسة عندما تلقيتُ، فجأةً، صفعةً على ظهري. كان رجلٌ طويلٌ، بملابس تنظيم الدولة، يدفع جانباً أيّ رجل يعيق طريقه نحو صاحب المخبز. «أريد خبزاً الآن، لا أستطيع الانتظار. عليّ العودة إلى إخوتي المقاتلين». لكن الخبّاز طلب منه أن ينضمّ إلى الطابور كالآخرين. حمي وطيس الجدال وفقد مقاتل التنظيم صبره، فوجّه ركلةً إلى وجه صاحب المخبز، وملأ كيسه خبزاً، واندفع مبتعداً بعد أن ترك نقوداً على الطاولة. كنا جميعاً في صمتٍ مطبق، نراقب دون أن نستطيع قول كلمةٍ أو فعل أيّ شيء. كان الخبّاز ينزف من أنفه. توعّد أنه سيشتكي إلى المحكمة الشرعية. بعد يومين كانت الشرطة الإسلامية في المخبز تسأل الشهود إن كان المقاتل أو الخباز هو من هاجم أولاً. كلّ الرجال أكّدوا أن المقاتل كان المعتدي. حكمُ المحكمة كان لصالح الخباز، وكان على المقاتل أن يعتذر منه علناً. بعد ذلك تمّ طرد المقاتل من أرض الخلافة لسلوكه الأرعن.

لقد نجح التنظيم في كسب قلوب الناس في الموصل لأنه متواضعٌ، ودون أحكام مسبقة، ومتعاونٌ. استردّ التنظيم كرامة وكبرياء الإنسان السنّي في الموصل بعد أن عانى الكثير من الإذلال والانتقام في ظلّ الحكومات الشيعية المتعاقبة منذ الاحتلال الأمريكيّ للعراق. كان الفساد واسع الانتشار، ينخر كلّ منشآت المدينة، التي كانت مثل ثكناتٍ عسكريةٍ تخنق البشر. لم نشهد أية عمليات إعادة إعمار طوال العشر سنوات الماضية، رغم كلّ المليارات التي تدفقت على مجلس المدينة. يستحقّ مقاتلو التنظيم، المحليون والأجانب، كلّ الحب والاحترام من أهالي الموصل. لماذا يُقبل أن يكون لدى الميليشيات الشيعية لبنانيون وإيرانيون وأفغان، في حين ليس من المقبول أن يكون لدينا مقاتلون أجانب يدافعون عنا؟ لا أحد هنا يريد أن تقترب الميليشيات الشيعية من المدينة. وسأكون أوّل من يقاتلها، لأنها تأتي لنشر الدمار والقتل بين السنّة. شاهدنا فظاعاتهم بحقّ المدنيين في تكريت وجفر الصخر. الموصل حالياً أكثر استقراراً وأماناً. الخدمات أفضل الآن، والطرق أنظف.

هاشم زكي، 33 عاماً.

بعد انتهاء خدمتي العسكرية، اشتريتُ عربةً خشبيةً لأبيع الحمص والخبز. كنت أبيع السندويتشات للطلاب عندما حطّت دوريةٌ للحسبة قرب عربتي وفتشت كلّ من في الشارع وأنا معهم. أمسك رجل الحسبة علبة الدخان بيده وسأل: «ماذا عن هذه؟» فأجبت أني اشتريتها لأبي العجوز الذي يبذل قصارى جهده ليقلع عن التدخين.

لم يتوقف تهريب التبغ إلى المدينة بعد سيطرة التنظيم عليها. ذات صباح داهموا رجلاً يبيع الجوارب الرجالية ويخفي علب الدخان تحتها. حالما شاهد البائع دورية الحسبة قادمةً نحوه شرع يركض. كان بعضهم يخرج السكائر من الجوارب وآخرون يطلقون النار باتجاه البائع الهارب. نظرتُ إلى علب السكائر المبعثرة على الأرض. لم أستطع أن أكبح نفسي عن التقاط خمس علب ووضعها في جيوبي. في غضون خمس دقائق كان رجال الحسبة يحيطون بي، بينما الأمنيّ الذي شاهدني يبلغهم أني سرقت بعض السكائر. أخذت إلى المحكمة الشرعية وقرّر القاضي قطع يدي اليمنى من المعصم. بدأتُ أبكي من الخوف متوسّلاً الرحمة. قال القاضي: «أحكام الشريعة غير قابلة للنقاش». بعد 3 أيام أُخذت إلى حديقة عامّة. رُبطتْ قدماي إلى طاولة خشبية، وكذلك يدي اليسرى. أحد رجال التنظيم، والذي كان يرتدي ثوباً أفغانياً أبيض ويمسك سيفاً كبيراً، قال لي: «أتريد أيّ شيء؟» فأجبت أني أريد الرحمة. فكان جوابه أن أخرس. فوراً بعدها قطع يدي وفصلها عن ذراعي. كنت أنزف بشدّة، وحالما وقعت عيناي على يدي المقطوعة أغمي عليّ. عندما استعدتُ وعيي وجدت نفسي في المشفى. وعندما وصلت إلى البيت استقبلني والدي بالبكاء، وقال: «الحمدلله أنها كانت فقط يدك».

بـاســـم الأب

بشار الأسد: الســنوات الأولى في الحكم

محمد عثمان

كتب الباحث الإسرائيليّ المختصّ بالشأن السوريّ، إيال زيسر، هذا الكتاب بالعبرية في مركز موشيه دايان لدراسات الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب. ثم ترجم إلى عددٍ من اللغات، كان من بينها العربية. وصدرت ترجمته هذه في القاهرة عن دار مدبولي عام 2005.

شكلت وفاة حافظ الأسد، في 10 حزيران 2000، نهاية حقبةٍ من تاريخ سورية الحديث، وبداية مرحلة حكم ابنه بشار، الذي وُضع على سكّة الرئاسة «بالغفلة»، إثر حادث السير الذي وقع لشقيقه القويّ باسل، الذي كان يُعدّ لوراثة السلطة، في كانون الثاني 1994. وبالإضافة إلى غياب النضج الشخصي، ونقص الخبرة والثقة بالنفس، وبقية العيوب التي سارع الكثيرون إلى إخراجها في شخصية المرشح الجديد للوراثة؛ كان الأمر المتفق عليه من قبل الجميع هو افتقاره إلى الكاريزما والقدرة على القيادة، أو، حسب تعبير باتريك سيل: « بشار تعوزه «غريزة القاتل» الضرورية جداً لكل من يريد أن يحكم هذه الدولة»! ويجب أن لا تدفعنا كمية جرائم القتل التي ارتكبها بشار منذ ذلك الوقت -ولا سيما في عهد الثورة- إلى التشكيك في حكم هذا الخبير المحنّك في الشأن السوريّ. فمن الواضح أن كلّ جرائم بشار الكبيرة كانت من دون ما أسماه سِيل «غريزة»، بل يقودها الطيش والرعونة وجنون العظمة السخيف، منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريريّ وحتى البراميل التي يساوم عليها حيناً وينكرها في أحيان.

استلم بشار الأسد في البداية جهازاً سلطوياً وسياسياً قادراً على أداء عمله بنفسه، وإن كان متآكلاً يصدر الصرير. ونظر الجميع وقتها إلى النجل بوصفه الخيار الوحيد المتاح، خوفاً من صراع بعض من يرون أنفسهم ورثاء محتملين، وبعض مراكز القوى التي كان الأب قد قلّص نفوذها إلى حدٍّ بعيدٍ خلال السنوات السابقة. واستجابةً للكمّ الهائل من الوعود التي واكبت صعوده، بوصفه الرئيس الشابّ الذي تلقى تعليمه في الغرب، والقريب من التكنولوجيا وعالم الإنترنت؛ أطلق بشار ما أسماه إصلاحاتٍ منذ خطاب القسم، ولكنه أعطى المؤشرات، في الوقت نفسه، على عدم تجاوز النقاش العامّ خطوطاً حمراء هي: شخصية وأفعال والده الراحل، وموقع ووظيفة الجيش والقوّات الأمنية، والموقع القياديّ -المثبّت في الدستور- لحزب البعث، والرؤية الاشتراكية التي كانت لا تزال نبراساً يهتدي النظام به. ونبّه، في الوقت نفسه، إلى أن «الوطن هو مثل العائلة، وعليه فليس من المنطقيّ أن يتحدّث أفراد العائلة عن مشاكلهم الداخلية في الوقت الذي يكونون خارجه. حيث أنهم إذا فعلوا ذلك فإنهم سيفقدون احترام الآخرين»!

حاول بشار تليين عبادة الشخصية التي ارتبطت بوالده. وقام بعددٍ من الجولات «العفوية» في دمشق وفي بعض المحافظات، مما عزّز الصورة المرتقبة له كرئيسٍ عصريٍّ ومنفتحٍ ومتواضع. إلا أن التجربة الفعلية والمحكّ الحقيقيّ كان في ما أطلق عليه

اسم «ربيع دمشق»، وهو مجموعة من النشاطات السلمية البسيطة التي بدأ بتفعيلها مثقفون ورجال أعمال رأوا في وعود الرئيس الجديد ما يمكن أن يبنى عليه. فانتشرت منتديات الحوار في البلاد، وإن ظلت ظاهرةً نخبويةً لا تغيب أعين الأمن عنها، ولكنها وعدت بالتوسّع وبالتحوّل إلى منابر أو أحزاب سياسية، وناقشت كثيراً من المواضيع التي لطالما اعتبرت ضمن الخطوط الحمراء. وفي مطلع 2002 صدرت الوثيقة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدنيّ، والتي عرفت بوثيقة الألف. وفي شباط من العام نفسه أطلق بشار شارة الهجوم على هذه النويات الإصلاحية، موضحاً: «كنتُ قد قلتُ في خطاب القسم إننا لا نتطلع إلى تفجير وتدمير ما هو قائم، بل تطويره». وتبعتْ هذا الكلام حملةٌ ضد دعاة الإصلاح قادها كبار مسؤولي النظام وحزب البعث، تمهيداً للحملة الأمنية التي اعتقلت أبرز ناشطي هذا الربيع، مما كان كفيلاً بإخماده وإعادة أمور الاستبداد إلى مجاريها، وإن بتعسّف وفظاظة أقلّ شكلياً مما كانت عليه في عهد الأب.

أما التجربة الأبرز للوريث في السياسة الخارجية، خلال وقت تأليف هذا الكتاب، فكانت العاصفة التي أثارتها الحرب الأمريكية على العراق في 2003. إذ كان يبدو كمن يجد صعوبةً في توجيه دفة السفينة إلى شاطئ الأمان، وكان يُخيّل أيضاً أنه لا يفوّت أية فرصة لارتكاب الأخطاء في كلّ ما يتعلق بعلاقاته مع الولايات المتحدة. لكنه، في لحظة الحقيقة، تجنّب المواجهة معها، متصرّفاً بكلّ دقةٍ وفق «التقليد الأسديّ».

في الذكرى 15 لموت حافظ الموالون يفتقدون أباهم

(إن الشباب السوريّ أحب أن ينقل حالة الاعتزاز بالشخصية التي شكّلت لديه قدوةً ومثلاً أعلى من خلال إعادة ترميم تمثال القائد الخالد، إضافةً إلى بناء سورٍ حول التمثال يمثل سوريا بصمودها).

بهذه الكلمات عبّر ممثلو حزب البعث وشبيبة الثورة، الذين رعوا وقفةً أقاموها لإعادة تدشين تمثال حافظ الأسد في ساحة عرنوس وسط دمشق. في الوقت الذي غطّت فيه وسائل إعلام النظام هذا الحدث العملاق، ونشرت صفحات المؤيدين خطاباتٍ وصوراً قديمةً وتصاميم رثائيةً لرمزهم، مترحّمين عليه ومفتقدين ما يصفونه بحكمته وقدرته على استقراء المستقبل خلال هذه الظروف العصيبة التي تحلك بهم. وفي هذه الأثناء؛ لم يفوّت نشطاء الثورة يوم العاشر من حزيران، ذكرى موت الأسد، من دون يتفننوا في التلذّذ والاحتفال الرمزيّ بهذه المناسبة الغالية على قلوب الملايين، حسبما كتب أحد الظرفاء على الفايسبوك. إذ لا يمرّ هذا اليوم من كلّ عامٍ إلا ويتذكر غالبية السوريين الألقاب المتنوّعة التي نالها الأسد، بالتزامن مع نصيبٍ لا بأس به من اللعنات التي طالت روحه على الصفحات والألسن.

لكن، على هامش طرافة المفارقة هذه؛ لا يشكل الخوف وفقدان الأمان أو الانحراف الأخلاقي، المبررات الوحيدة لسلوك المؤيدين، وتحسّرهم على الماضي الذي مثله حافظ ورمزيته، بل تضاف إلى ذلك أسبابٌ يشرحها ما يمثله النظام لمواليه على المستوى النفسيّ. وإلا ما معنى أن ينطق شابٌّ في العشرين من عمره، وفي هذا العصر، بعبارةٍ من وزن: «سوف نبقى على هذه الأرض لنتابع نهج القائد الخالد تحت قيادة سيادة الرئيس بشار»؟

وليس جديداً هنا الحديثُ عن أن النظام الأسديّ، بطبيعته وأسمائه ورموزه، يمثل النموذج المثاليّ للسلطة الأبوية، التي يظن الخاضعون لها بشكل دائم أنهم غير مؤهلين للعيش إذا ابتعدوا عنها. ولذلك يعجزون عن التمرّد عليها، ويشعرون بالنقص والرغبة في الانتقام ممن يقدم على ذلك ويكسر دورة حياتهم الوادعة.

وهكذا يندمج كره الثورة مع المزاودة في تقديس كلّ ما يمتّ إلى صلب النظام، فكلّ حافظٍ ينجب بشاراً، وكلّ بشارٍ ينجب حافظاً. ومحالٌ أن تنتهي السلالة، إلى اللا نهاية وإلى الأبد.

تنطوي السخرية والشتيمة «الخفيفة»، التي يمعن غالبية السوريين في استخدامها بشكلٍ يوميٍّ وطبيعيٍّ، على حسٍّ تلقائيٍّ وحيويٍّ يقف في وجه ذاك الكمّ المتراكم من التعقيد والخطابية الذي لطالما ميّز نظام الأب وابنه لعهودٍ كان الناس فيها أكثر عماءً تجاه حاكمهم، في حين لم تكفِ السنوات الأربع التي مضت لتريهم حجم البلادة التي يعانون منها. ليبدو الأمر نفسياً في النهاية مثلما هو في الواقع؛ مواجهةٌ بين الابتكار والتمرّد مقابل كتلٍ من الرثاثة يمثلها ما جاء طوعياً من النظام، بتصدّر أمين فرع حزب البعث في دمشق ومنظماته البائدة لمشهد إعادة «تدشين» التمثال، والمقولات عن الرموز والقائد الخالد الذي ما زالت روحه في المتناول في كلّ ذكرى.

مجلّة عين المدينة نصف شهرية سياسيّة متنوعة مُستقلة

- لا تعبر المقالات المنشورة بالضرورة عن رأي المجلة.
- ترحب المجلة بمساهماتكم غير المنشورة سابقاً.

3ayn-almadina.com
info@3ayn-almadina.com

@3aynAlmadina
/3aynAlmadina

نازحون جُدد عبر بوابة تل أبيض

عدسة ربيع حميدي